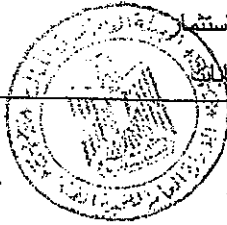


نشرة إكتتاب عام في صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي

فيو العائد التراكمي

البند الأول: محتويات النشرة

ص ٢	تعريفات هامة	البند الثاني:
ص ٢	مقدمة واحكام عامة	البند الثالث:
ص ٤	تعريف وشكل الصندوق	البند الرابع:
ص ٥	هدف الصندوق	البند الخامس:
ص ٥	مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	البند السادس:
ص ٥-٦	السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السابع:
ص ٧-٨	المخاطر	البند الثامن:
ص ٩	أداء الصندوق ونشر ملخص تقارير الأداء	البند التاسع:
ص ٩	نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	البند العاشر:
ص ١٠	أصول وموجودات الصندوق	البند الحادي عشر:
ص ١١-١٢	مجلس إدارة الشركة المنشأة للصندوق المستول عن الصندوق من قبل البنك المنشأ للصندوق	البند الثاني عشر:
ص ١٣	مراقبي حسابات الصندوق	البند الثالث عشر:
ص ١٤-١٥	مدير الاستثمار	البند الرابع عشر:
ص ١٦	الاكتتاب في الوثائق	البند الخامس عشر:
ص ١٧	جماعة حملة الوثائق	البند السادس عشر:
ص ١٧	تداول/ استرداد الوثائق	البند السابع عشر:
ص ١٨	التقييم الدوري	البند الثامن عشر:
ص ١٨-١٩	الإفصاح الدوري عن المعلومات	البند التاسع عشر:
ص ١٩	أرباح الصندوق والتوزيع	البند العشرون:
ص ١٩	إنهاء الصندوق والتصفية	البند الحادي والعشرون:
ص ١٩-٢٠	الأعباء المالية	البند الثاني والعشرون:
ص ٢٠	أسماء وعتاوين مسئولي الاتصال	البند الثالث والعشرون:
ص ٢١	إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار	البند الرابع والعشرون:
ص ٢٢	وإقرار مراقبي الحسابات	البند الخامس والعشرون:



قائمة التعريفات هامة

القانون:

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

الهيئة:

الهيئة العامة لسوق المال.

الصندوق:

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي و المنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

البنك:

البنك التجاري الدولي وفروعه المختلفة وبنك فيصل الإسلامي المصري وفروعه المختلفة بصفتها الداعين لتأسيس الصندوق.

صندوق استثمار مفتوح:

هو صندوق استثمار يتيح شراء و استرداد الوثائق بصفة دورية و حجمه قابل للزيادة.

شركة الاستثمار:

شركة سى اى استس مانجمنت - شركة مساهمة مصرية - مقرها الرئيسي ٦٨/٦٦ ش محيى الدين أبو العز - الدقى.

وثيقة الاستثمار:

هي حصة نسبية من صافي أصول الصندوق لها قيمة اسمية ثابتة يصدرها الصندوق و يطرحها على الجمهور للاكتتاب فيها.

القيمة الاسمية للوثيقة:

١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصري).

القيمة الاستردادية للوثيقة:

يقصد بها القيمة المعلنة لاسترداد الوثيقة و التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق

بشرة الاكتتاب:

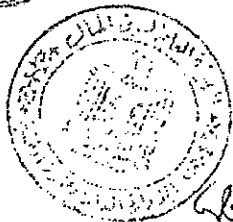
هي الدعوة الموجهة إلى الجمهور للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي. و التي تمت الموافقة عليها واعتمادها من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ و المنشورة في الجرائد اليومية

الاستثمارات:

كافة أصول الصندوق.

تاريخ الاكتتاب العام:

هو التاريخ الذي يفتح فيه باب الاكتتاب الرئيسي في الصندوق.



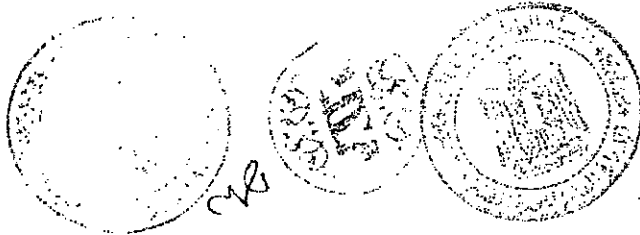
bit

البند الثالث: مقدمة واحكام عامة

- ١- يلتزم "البنكان" إنشاء صندوق استثمار بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة الموضحة في السياسة الاستثمارية و وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.
- ٢- يلتزم "البنكان" - بموجب القانون المشار إليه - بتعيين مدير استثمار تكون لديه الخبرة والمقدرة لإدارة استثمارات وأصول الصندوق.
- ٣- سوف يتعاون "البنكان" و "مدير الاستثمار" للحصول على جميع التصاريح والموافقات اللازمة لتأسيس الصندوق لتمكين مدير الاستثمار من إدارة أنشطته.
- ٤- لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية و الرجوع للهيئة العامة لسوق المال لطلب اعتمادها.

هذه النشرة هي:

- ١- دعوة للاكتتاب العام لشراء وثائق الصندوق
- ٢- تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل إدارة الصندوق ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات وتحت مسؤوليتهم.
- ٣- يستم تحديث دوري للنشرة كل سنة على الأقل لتعكس نتائج الأعمال عن السنة السابقة ويتم تعديلها كلما طرأت أحداث جوهرية تؤثر على الصندوق أو أداءه.
- ٤- يحق لأي مستثمر طلب نسخه محدثه من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
- ٥- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الأحكام الواردة بقانون راس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.



البند الرابع: تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق:

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي.

الشكل القانوني للصندوق:

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي هو أحد الأنشطة المرخص للبنكين بمزاولة وفقاً لأحكام قانون رأس المال بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ و موافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم بتاريخ على إنشاء الصندوق

حجم الصندوق:

حجم الصندوق ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائة مليون) جنيه مصري عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال والتي تنص على أن يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار في البنك عشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمزاولة ذلك النشاط على أنه سوف يتم إخطار الهيئة بحجم الصندوق كل ثلاثة أشهر.

نوع الصندوق:

مفتوح/عائد تراكمي/استرداد أسبوعي

مقر الصندوق:

٦٨/٦٦ ش مجيب الدين أبو العز - النقى

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة:

٢٦٥ بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٦

تاريخ رقم الموافقة الصادرة من البنك المركزي المصري:

تاريخ بدء مزاولة النشاط:

من تاريخ الترخيص له من الهيئة.

السنة المالية للصندوق:

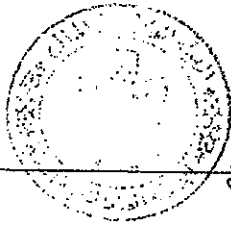
الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام.

مدة الصندوق:

٢٥ عاماً

عملة حسابات الصندوق:

الجنيه المصري



المادة الخامسة: هدف الصندوق

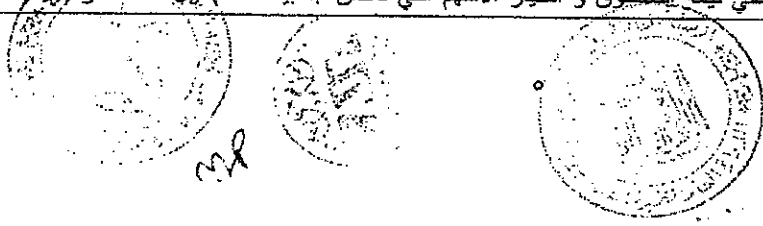
يهدف صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي إلى تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثمارات الصندوق بدون الدخول في مخاطر مرتفعة و ذلك للمحافظة على الأموال المستثمرة. ويستثمر الصندوق أمواله في أسهم الشركات الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية المحلية والعالمية وكذا صكوك التمويل وشهادات الإيداع الدولية لأسهم الشركات المصرية المسجلة بالخارج و سوف يعتمد الصندوق علي مختلف آليات التداول المتوافرة بالسوق.

المادة السادسة: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

- ١- يصدر الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة يكتتب البنك التجاري الدولي في ٢٥٠٠٠٠ (خمس وعشرين ألف) وثيقة، كما يكتتب بنك فيصل الإسلامي المصري في ٢٥٠٠٠٠ (خمس وعشرين ألف) وثيقة ويطرح الباقي على الجمهور وتفيد باسم حاملها في سجلات خاصة طرف البنك التجاري الدولي-مصر بصفته القائم بإمساك سجل حملة الوثائق- ويعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في الدفاتر والسجلات المشار إليها بمثابة إصدار لها.
- ٢- القيمة الاسمية للوثيقة مائة جنيه مصري وهي غير قابلة للتجزئة وتخول الوثائق لحاملها حقوقا متساوية قبل الصندوق. تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق ولا يجوز تداولها بالشراء أو البيع بين أصحابها.
- ٣- يخصص البنك التجاري الدولي مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ مليون (مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) قابلة للزيادة، كما يخصص بنك فيصل الإسلامي المصري مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ مليون (مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) قابلة للزيادة (يشار إلى هذين المبلغين فيما بعد باسم "المبلغ المجنب") بحيث يمثل إجمالي هذين المبلغين نسبة ٥٠% من مجموع قيم الوثائق التي يصدرها الصندوق ولا يجوز للبنك التجاري الدولي ولا لبنك فيصل الإسلامي المصري استرداد هذه الوثائق أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق.
- ٤- في حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق، يحق للبنك التجاري الدولي و بنك فيصل الإسلامي المصري زيادة أو خفض حجم مساهمتها فيه على ألا تقل نسبة مساهمة أي من البنكين في جميع الأحوال عن ٢٥% من عدد الوثائق أو مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ مليون (مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) أيهما أكثر.
- ٥- يجوز للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق بحيث لا يزيد إجمالي ما يملكه البنكان في أي وقت من الأوقات على ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق التي يصدرها الصندوق بما في ذلك قيمة المبلغ المجنب. ولبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراة التي تزيد على المبلغ المجنب في أي وقت من الأوقات.

المادة السابعة: السياسة الاستثمارية للصندوق

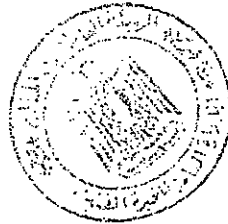
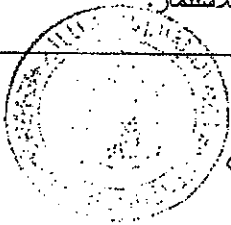
تتبع إدارة الصندوق سياسات استثمارية متحفظة للحفاظ على أموال الصندوق و حمايتها من تقلبات البورصة و تعظيم العائد على الأصول و تقليل حجم المخاطر عن طريق تنويع سياسة الاستثمار و الاختيار الجيد لمحفظه الأوراق المالية المستثمرة بحيث أن يسمح لمدير الاستثمار شراء صكوك تمويل بما لا يجاوز ٣٠% من إجمالي حجم الصندوق للحد من مخاطر عدم التنوع و المخاطر المنتظمة و هذه النسبة قابلة للتعديل بموافقة الهيئة العامة لسوق المال في ضوء متغيرات سوق الأوراق المالية. كما سوف يلتزم مدير الاستثمار في إطار البحث عن الاستثمار في الأسواق العالمية باختيار الدول التي بها فرص استثمارية سوف تؤثر بالإيجاب على قيمة الصندوق و اختيار الأسهم التي تعكس جانبية هذه الدول للاستثمار بحيث تكون



السياسة الاستثمارية للصندوق كما يلي:

- يتم اختيار أسهم الشركات بناء على دراسات لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة و التي تمارس أي من الأنشطة الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية في إطار ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي المصري .
- شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بإحدى البورصات المصرية وأسهم الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة لسوق المال، بالإضافة إلى شهادات الإيداع الدولية لأسهم الشركات المصرية المسجلة بالخارج. بحيث تكون هذه الأسهم غالبا ما يتم التداول عليها يوميا مما يعطى الصندوق حرية الحركة خلال بيع وشراء الأسهم و بذلك يتم الحد من حجم مخاطر المعلومات و العمليات.
- ألا يزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أوراق مالية لشركة واحدة على ١٠ % من أموال الصندوق بما لا يجاوز ١٥ % من أوراق تلك الشركة. على أن تتم هذه الاستثمارات بعد إجراء تحليلات دقيقة للشركات و القطاعات المزمع الاستثمار فيها، لتقليل مخاطر الاستثمار و زيادة عدد الأسهم المستثمر بها مما يعطى تنوع للاستثمارات الموجودة بالمحفظة و ذلك لمواجهة مخاطر السوق، عدم التنوع، الارتباط.
- ألا يزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك الإسلامية الأخرى على ١٠ % من أمواله بما لا يجاوز ٥ % من أموال كل صندوق مستثمر فيه، لتجنب أي إمكانية عدم سيولة سواء من جانب صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري و البنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي أو من جانب الصناديق الأخرى العاملة بالسوق و ذلك للحد من مخاطر عدم التنوع، الارتباط و تغيير اللوائح و القوانين.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في كل قطاع على حده من قطاعات الإنتاج و الصناعة و الخدمات الحيوية على ٢٥% من إجمالي حجم أصول الصندوق، و ذلك لتنوع القطاعات المستثمر بها الصندوق مما يعظم العائد على الاستثمار و يقلل عن مخاطر عدم التنوع، السوق و الارتباط.
- أن يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني لصكوك التمويل BBB+ من إحدى شركات التصنيف الائتماني، مما يعطى حماية أكثر لحملة الوثائق بحيث تكون قابلية الشركة المستثمر بها لدفع مستحقات الصكوك عالية و أمنه إلى حد كبير و بذلك يتم الحد من مخاطر عدم التنوع و المخاطر المنتظمة.
- ألا يزيد ما يستثمره الصندوق في الأسواق الأجنبية، سواء كانت العربية أو العالمية، عن ٢٥% من حجم الصندوق و ذلك لمواجهة مخاطر التغييرات السياسية، الارتباط، أسعار الصرف و تغيير اللوائح و القوانين .
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في سهم من أسهم تلك الأسواق الأجنبية عن متوسط حجم التعامل اليومي على سهم هذه الشركة خلال آخر شهرين مع استبعاد حالات الاكتتاب العام و ذلك لمواجهة مخاطر عدم التنوع، مخاطر السوق و المخاطر المنتظمة.
- يقتصر الاستثمار في أسواق المال العالمية على الأسواق النشطة للدول المتقدمة و ذلك لتقليل من مخاطر العمليات و مخاطر التقييم.

كما سوف يلتزم مدير الاستثمار في إطار البحث عن الاستثمار في الأسواق العالمية باختيار الدول التي بها فرص استثمارية سوف تؤثر بالإيجاب على قيمة الصندوق و اختيار الأسهم التي تعكس جاذبية هذه الدول للاستثمار .



البند الثامن: المخاطر

قيمة الاستثمار في صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي قد تتغير بصورة أسبوعية متأثرة بأداء مختلف أسواق المال، أسعار الصرف و المؤشرات الاقتصادية العامة و جدير بالذكر أن المستثمر في هذا الصندوق قد يتعرض لعدة مخاطر من بينها:

المخاطر المنتظمة:

و هي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية في أسعار الأسهم نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات، وأسعار الصرف. وهذا وإن كانت هذه المخاطر قد يصعب تجنبها إلا أنه بالمتابعة اليومية النشطة لأداء الأسهم وعن طريق قيام مدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية و التوقعات المستقبلية لمختلف الأسواق المستثمر فيها و بذله عناية الرجل الحريص، فإن حجم هذه المخاطرة قد يقل بدرجة مقبولة.

المخاطر الغير منتظمة:

و هذه النوعية ناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات مثل حالة إضراب للعاملين في إحدى الشركات أو المصانع. و إن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه بتنوع استثمارات الصندوق الجغرافية و بالمتابعة النشطة لاستثماراته تقلل حجم هذه المخاطر.

مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

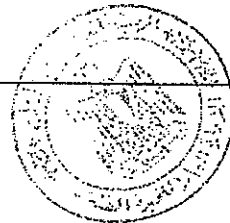
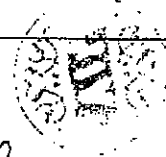
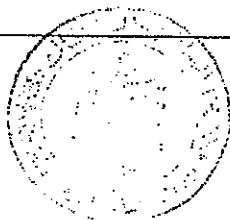
و هي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بالعملة الأجنبية و ذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصري. و تجدر الإشارة أن مختلف الدراسات الاقتصادية و التوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر حيث يستطيع اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطرة.

مخاطر عدم التنوع:

و هي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من الأسهم أو القطاعات مما يزيد من درجة المخاطرة في حالة انخفاض أسعارها. و تتميز صناديق الاستثمار بتنوع استثماراتها في مختلف الأوراق المالية و القطاعات حيث أن قانون هيئة سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ و لائحته المنظمة لتعاملات سوق المال في مصر ينص على أن لا يزيد الاستثمار في أسهم شركة واحدة عن ١٠% من إجمالي أموال الصندوق و كذلك تنص سياسة الصندوق على ألا يزيد الاستثمار في القطاع الواحد عن ٢٥% من إجمالي أموال الصندوق، مما يضمن للتنوع في الاستثمارات.

مخاطر المعلومات:

و هي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق. و جدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسواق التي تتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.



مخاطر السوق:

و هي مخاطر الاستثمار الناجمة عن تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة عدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات، معدل نمو الشركات، الظروف السياسية والاقتصادية. و جدير بالذكر أنه بالمتابعة النشطة للأسهم و بمتابعة مختلف الدراسات السياسية و الاقتصادية و كذا التوقعات المستقبلية لأداء الشركات، فإن حجم هذه المخاطر يقل، هذا بالإضافة إلى تنوع نشاط الصندوق الجغرافي و الاستثماري.

مخاطر العمليات:

و هي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر بيع/شراء أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع/الشراء أو عدم بذل العناية الراجحة الحريص أثناء تنفيذ تلك العمليات و هذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة. و جدير بالذكر أن مدير الاستثمار يقوم بدراسة الأسواق المراد الاستثمار فيها قبل الخوض فيها و ذلك حرصا على تفادي تلك الأخطاء.

مخاطر للتغيرات السياسية:

و هي المخاطر التي تحدث عن توالي الحكومات في الدول المستثمر فيها مما يؤثر على سياسات تلك الدول الاستثمارية و الاقتصادية و بالتالي يؤثر ذلك على أداء أسواق المال. و يتميز صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري و البنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي بتنوعه الجغرافي مما يقلل من حجم هذه المخاطر كما أنه يعتمد على مختلف الدراسات و التوقعات المستقبلية السياسية و الاقتصادية في اتخاذ قراراته.

مخاطر تغيير اللوائح و القوانين:

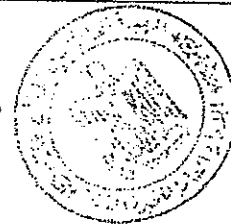
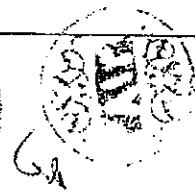
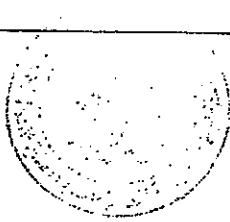
و هي المخاطر الناجمة عن تغيير بعض القوانين و اللوائح في الدول المستثمرة فيها و قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على بعض قطاعات الأوراق المالية مما قد يؤثر على أسعار تلك الأوراق المالية. و مما يقلل من حجم هذه المخاطرة هو التنوع الجغرافي لاستثماراته و التنوع الاستثماري لمختلف قطاعات الصندوق بما لا يزيد عن ٢٥% في أي قطاع من القطاعات و قيام مدير الاستثمار بالمراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتماده على مختلف الدراسات و التوقعات الاقتصادية و السياسية.

مخاطر التقييم:

و هي المخاطر التي قد تحدث عند تقييم صافي قيمة الوثيقة. و يقوم مدير الاستثمار بتقييم قيمة الوثيقة أسبوعيا و يتم مراجعتها من قبل مراقبي حسابات الصندوق و هم من المكاتب ذوي الخبرة في مجال المراجعة مما يقلل من حجم هذه المخاطر.

مخاطر الارتباط:

و هي ارتباط أسعار الأسهم ببعضها في أحد القطاعات بحيث قد يؤدي انخفاض سعر أحد الأسهم إلى انخفاض أسعار بعض أو كل الأسهم في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى. و تجدر الإشارة إلى أن سياسة الصندوق تنص على أن الاستثمار في أي قطاع من القطاعات لا يتجاوز ٢٥% من حجم الصندوق مما يحقق تنوع في الاستثمارات و يقلل من حجم هذه المخاطر.



لائحة المفاهيم: أداء الصندوق ونشر ملخص لتقرير الأداء

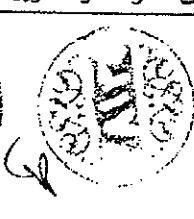
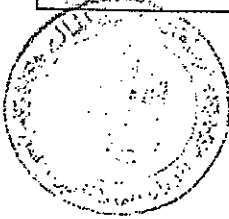
- ١- يلتزم البنكان بنشر ملخص واف لتقارير مراقب الحسابات و للقوائم المالية للمشار إليها في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية كل ستة اشهر في جريدة واسعة الانتشار بشرط أن تصدر باللغة العربية.
- ٢- يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال ببيانات كافية كل ثلاثة أشهر عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقا للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.
- ٣- يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال بالمستندات والبيانات والإيضاحات التي تطلبها عن نشاط الصندوق وحركة الأموال المستثمرة فيه وبصفة خاصة يلتزم البنكان بموافاتها بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله بشرط أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وبشرط اعتماد هذه التقارير من مراقبي الحسابات.
- ٤- يتم إعداد قوائم مالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية، كما يتم إعداد تقارير ربع سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله وعلى أن تتضمن تلك التقارير القوائم المالية للصندوق مصنفا على ما ورد بها من مراقبي الحسابات.
- ٥- يتم موافاة الهيئة كل ثلاثة اشهر بتقارير عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق خلال الشهر التالي لإصدارها، وسوف تتضمن هذه التقارير القوائم المالية والبيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وفقا لقواعد الإفصاح المشار إليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال وطبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.

لائحة المفاهيم: نوعية المستثمر المخاطب بالضرورة

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعا لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية (المحلية والدولية) وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق، لذلك يجب على كل من يريد أن يستثمر أمواله في صندوق بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي نو العائد التراكمي تقدير احتمال تحقق أي من هذه المخاطر، ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في الصندوق بناء على ذلك.

يناسب هذا النوع من الاستثمار:

- المستثمر الراغب في تنويع استثماراته في سوق المال طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- المستثمر الراغب في تقليل درجة مخاطرة متوسطة مقابل عائد متميز على المدى المتوسط و الطويل.



المادة الحادية عشر: أصول وموجودات الصندوق

- مع عدم الإخلال بأحكام قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية فإن أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته ستكون مستقلة ومفزة عن أموال كل من البنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري.
- يقتصر الوفاء بالتزام الصندوق تجاه طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار على قيمة صافي موجودات الصندوق بعد سداد التزاماته تجاه الغير.
- لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للبنك التجاري الدولي أو لبنك فيصل الإسلامي المصري أو يديرها مدير الاستثمار وذلك فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم، وفي حالة قيام صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على موجودات هذا الصندوق للوفاء بالتزامات تجاه صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي ويكون هذا ممكنا في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.
- لا يجوز لورثة صاحب الوثيقة أو لدائنيه- بأية حجة كانت- أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الصندوق أو الحجز على ممتلكاته أو أن يطلبوا قسمة أمواله أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ، ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق.
- يحتفظ البنك التجاري الدولي بالسجلات الخاصة بحملة الوثائق.
- لا يوجد أي أصول استثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط.
- يجوز لصاحب الوثيقة (أو المفوض عنه قانونا) أن يسترد قيمة هذه الوثيقة (أو الوثائق) التي اكتتب فيها أو اشتراها وفقا للقسمة الاستردادية المعلنة للوثيقة في ذات يوم الاسترداد لدى أي فرع من فروع البنك المكتتب فيه وذلك في أول أيام العمل من الأسبوع إذا كان الأحد عطلة رسمية قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا ويتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك التجاري الدولي.
- في حالة انخفاض عدد الوثائق في الصندوق إلى ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق و استمر ذلك لمدة ستة أشهر متصلة، وجب على مراقبي حسابات الصندوق إخطار حملة الوثائق بذلك، وفي هذه الحالة يجوز لحملة ٥% على الأقل من الوثائق الدعوة لعقد اجتماع لحملة وثائق الصندوق للنظر في أمر استمراره ولا يصح الاجتماع إلا بحضور ثلاثة أرباع حملة الوثائق وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات الممثلة فيه.
- لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته وفقا للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفي مثل هذه الأحوال يجوز للبنكين إنهاء الصندوق وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته وتوزع باقي عوائد التصفية على الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق وذلك بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق.

البنك الثاني عشر: مجلس إدارة الشركة المنشأة للصندوق / المسئول عن الصندوق من قبل البنك المنشأ للصندوق

البنك التجاري الدولي - مصر هو شركة مساهمة مصرية تأسست وفقا لأحكام قانون الاستثمار.

و يشغل السيد/ أمين هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

و السيدة/ سحر محمد علي السلاب نائب رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

و السيد/ محمود فهمي عضو مجلس الإدارة

و السيد/ ويليام ميخائيل عضو مجلس الإدارة

و السيدة/ نادية مكرم عبيد عضو مجلس الإدارة

و السيد/ تيموثي كواينز عضو مجلس الإدارة

و السيد/ لوتشيو نوتو عضو مجلس الإدارة

و السيد/ روبرت ويلامستاد عضو مجلس الإدارة

بنك فيصل الإسلامي المصري - تأسس بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجارى، و ذلك بتاريخ ١٣

رمضان ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٧ أغسطس ١٩٧٧ م طبقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة

١٩٨١ و لائحته التنفيذية، و يقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه و ذلك من خلال مركزه الرئيسي بمدينة

القاهرة و عدد ١٨ فرعا تغطي معظم أنحاء البلاد.

و يشغل صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد الفيصل آل سعود منصب رئيس مجلس الإدارة كما يتكون المجلس من:

الشيخ/ إبراهيم بن خليفة آل خليفة (ممثلا لمصرف فيصل الإسلامي جبرسي)

و الدكتور/ إبراهيم جميل بدران

و الدكتور مهندس/ إبراهيم فؤاد العيسوى

و المهندس/ أحمد حلمي عيد المجيد

و الشيخ/ أحمد صلاح جمجوم

و المهندس/ أحمد عبد الوهاب أحمد حسن (ممثلا لهيئة الأوقاف المصرية)

و الأستاذ/ خالد عبد الله جناحي (ممثلا للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي/الشارقة)

و الأستاذ/ زياد حسن الرواشده (ممثلا للشركة الخليجية للاستثمارات المالية)

و الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى (محافظ البنك)

و الدكتور مهندس/ عمر عبد الرحمن عزام

و الأستاذ/ عمر عبدى على

و سمو الأمير/ عمرو محمد الفيصل

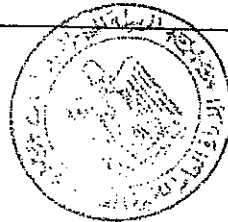
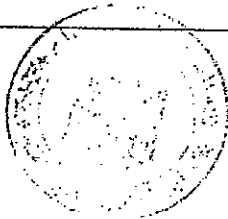
و الأستاذ/ محمد كمال عبدالعزيز هاشم

و الأستاذ/ مصطفى أبو بكر عزام (ممثلا للشركة المصرية للاستثمارات المالية)

و قد فوض البنكان كل من السيدة/ ميرفت قايق - مدير عام إدارة التمويل و الصرف الأجنبي (البنك التجاري الدولي)،

و السيد/ رأفت مقبل حسين - مساعد الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية (بنك فيصل الإسلامي المصري) في التعامل مع

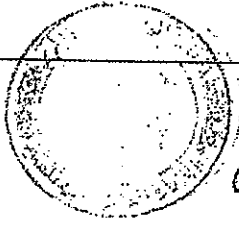
الهيئة في كل الأنشطة المتعلقة بالصندوق.



ويعتبر صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي هو ثالث صندوق استثماري يؤسس البنك التجاري الدولي وثاني صندوق لبنك فيصل الإسلامي المصري

كما يلتزم البنكان بالآتي:

- ١- يلتزم كل من البنكيين بأن يحتفظ طرفه بحسابات مستقلة للصندوق.
- ٢- يلتزم البنك التجاري الدولي بأن يحفظ لديه كل الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بعض أو كل من أمواله.
- ٣- يلتزم البنكان بتسويق الصندوق لعملائهما من المؤسسات والشركات والأفراد.
- ٤- يلتزم البنك التجاري الدولي بإدارة سجل حملة الوثائق.
- ٥- يلتزم البنكان بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعها داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق.
- ٦- يلتزم بنك فيصل الإسلامي المصري بأن يعامل الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية عند تمويله الأموال التي يحتاج إليها في ضوء الحدود المسموح بها قانوناً.
- ٧- يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال بالمستندات والبيانات والإيضاحات التي تطلبها عن نشاط الصندوق وحركة الأموال المستثمرة فيه، وبصفة خاصة يلتزم بموافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله بشرط أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وبشرط اعتماد هذه التقارير من مراقبي الحسابات. كما يتم نشر ملخص واف لهذه التقارير في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار.
- ٨- يلتزم البنكان بأن تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال كل منهما، وعلى البنكين أن يفردا للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء.
- ٩- يلتزم البنكان بإخطار مدير الاستثمار بعدد الوثائق في أول يوم عمل مصري من الأسبوع.
- ١٠- يلتزم البنكان بالاستجابة لكافة طلبات استرداد قيمة الوثائق وفقاً للقواعد المنظمة لعمليات الاسترداد الواردة في تلك النشرة.
- ١١- يلتزم البنك التجاري الدولي بإخطار مدير الاستثمار بحملة الوثائق الذين يتجاوز ما يملكه كل منهم من الوثائق التي يصدرها الصندوق نسبة ٥% من إجمالي الوثائق القائمة.



Handwritten signature or mark

البند الثالث عشر: مراقبي حسابات الصندوق

تبدأ السنة المالية لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام. يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة لسوق المال، وقد تم تعيين كل من:

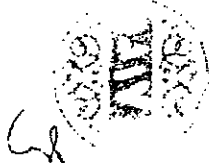
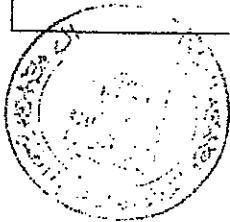
مراقب الحسابات

د/ حازم ياسين
المتضامنون للمحاسبة و المراجعة
Ernst & Young

مراقب الحسابات

الأستاذ/ محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل
مكتب /أبو طبل-محاسبون قانونيون

- يكون لكل من مراقبي الحسابات الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات منفردين.
- يلتزم كل مراقب بأن يعد تقريرا سنويا يتضمن النتائج والملاحظات التي انتهى إليها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- فضلا عن الحكم الوارد في الفقرة السالفة يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير الذي يعده في هذا الشأن رأيها في مدى صحة تعبير القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالي للصندوق ورأيها في نتيجة نشاطه وبيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول التزامات الصندوق وتحديد للقيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الصدد.
- يتم إعداد قوائم مالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية، كما يتم إعداد تقارير ربع سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله وعلى أن تتضمن تلك التقارير القوائم المالية للصندوق مصدقا على ما ورد بها من مراقبي الحسابات.
- يتم موافاة الهيئة كل ثلاثة أشهر بتقارير عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق خلال الشهر التالي لإصدارها، وسوف تتضمن هذه التقارير القوائم المالية والبيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وفقا لقواعد الإفصاح المشار إليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال وطبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- يلتزم البنكان بنشر ملخص واف لتقارير مراقب الحسابات و للقوائم المالية المشار إليها في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية كل ستة أشهر في جريدة واسعة الانتشار بشرط أن تصدر باللغة العربية.



١٣

المبند الرابع عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه قانون سوق رأس المال في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها اسم (مدير استثمار) فقد عهد البنكان بإدارة الصندوق إلى شركة سي اي اسنيس مانجمنت وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة بواسطة كل من:

البنك التجاري الدولي - مصر - ٩٤% ، صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالبنك التجاري الدولي ٥%، جمعية الخدمات للعاملين بالبنك التجاري الدولي ٠,٣% و آخرون ٠,٧%
و يشغل السيد/ عمرو رؤوف حسن منصب العضو المنتدب للشركة و السيد/ حسين محمد فريد الجندي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة.

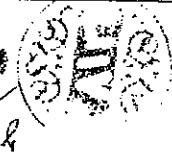
و عنوان الشركة هو ٦٨/٦٦ ش محبى الدين أبو العز - الدقى

و الشركة متخصصة في إدارة صناديق و محافظ الاستثمار.

كما يتولي مدير الاستثمار أيضا إدارة صندوق استثمار لبنك التجاري الدولي النقدي ذو العائد التراكمي وصندوق استثمار البنك التجاري الدولي الثاني ذو العائد التراكمي.

كما يلتزم مدير الاستثمار بالآتي:

١. يلتزم مدير الاستثمار بان يبذل عناية الرجل الحريص في إدارته لأموال الصندوق وذلك على النحو المتوقع من شخص متخصص وصاحب خبرة واسعة في هذا المجال وعليه أن يتجنب كل عمل أو تصرف من شأنه أن يخلق تعارض مصالح عند استثماره لأموال الصندوق وبصفة خاصة لا يجوز الحصول لنفسه -ولا لأي من مديريه أو العاملين لديه- على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها، أو أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية.
٢. يلتزم مدير الاستثمار بأن يحتفظ بحسابات مستقلة لإدارة الأموال المستثمرة في الصندوق تدون في دفاتر وسجلات منتظمة طبقا للقواعد والتعليمات التي تحددها الهيئة العامة لسوق المال، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.
٣. يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية للرجل الحريص في توزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى إدارتها بطريقة عادلة وفي حدود المتطلبات القانونية.
٤. يلتزم مدير الاستثمار بعدم إجراء أو خلق عمليات وهمية بهدف زيادة العمولات أو المصاريف أو الأتعاب.
٥. يلتزم مدير الاستثمار بعدم استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التنصيف أو في حالة إفلاس. أو لشركات لا تجيزها الشريعة الإسلامية كشركات الخمور و التبغ.
٦. يلتزم مدير الاستثمار بتمكين مراقبي حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات و الإيضاحات التي يطلبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبهما لها.
٧. يلتزم مدير الاستثمار بتوزيع وتنويع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتوزيع المخاطر وبما يكفل تحقيق الجوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.
٨. يلتزم مدير الاستثمار بعدم مزولة أي أعمال مصرفية باسم الصندوق، وبصفة خاصة لا يجوز له إقراض الغير أو كفايه



في الوفاء بديونه.

٩- يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مبادئ الأمانة وحسن النية والشفافية في تعاملاته باسم الصندوق ولحسابه.

١٠- يلتزم مدير الاستثمار بموافقة الهيئة العامة لسوق المال ببيانات كافية عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقاً للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

١١- يلتزم مدير الاستثمار بإيداع المبالغ المطلوبة لموافاة طلبات الاسترداد في حساب الصندوق لدى البنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري.

١٢- يلتزم مدير الاستثمار بعدم إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة عن الأموال المستثمرة في الصندوق، كما يلتزم بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة باستثمارات الصندوق وعدم إفشائها إلى الغير وذلك فيما عدا المعلومات التي تطلبها الهيئة العامة لسوق المال والجهات الرقابية أو القضائية طبقاً لأحكام القانون.

١٣- يجوز لمدير الاستثمار أن يحصل على تمويل من بنك فيصل الإسلامي المصري باسم الصندوق، بشرط ألا تتجاوز قيمة التمويل نسبة ١٠% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت التمويل وذلك لمواجهة الاسترداد من هذه الوثائق، ويشترط أن يكون التمويل قصير الأجل لا تزيد مدته على ١٢ شهراً.

١٤- يلتزم مدير الاستثمار، في حالة ربط ودائع، أن تكون لدى بنك فيصل الإسلامي المصري.

١٥- يلتزم مدير الاستثمار بموافاة البنكين بتقارير ربع سنوية (كل ثلاثة أشهر) عن أداء السوق و أداء الصندوق.

١٦- يحظر على مدير الاستثمار القيام بجميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.

١٧- يحظر على مدير الاستثمار أو العاملين لديه الاككتاب في، أو شراء و وثائق استثمار الصندوق الذي يديره.

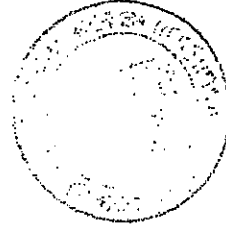
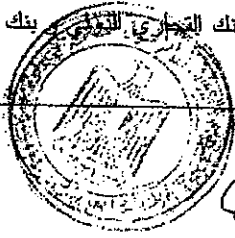
١٨- يحظر على مدير الاستثمار أن يستثمر أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته.

١٩- يلتزم مدير الاستثمار بإجراء تقييم أسبوعي لأصول الصندوق وإبلاغ البنكين بها.

٢٠- يحظر على مدير الاستثمار شراء أسهم غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر، أو شراء أسهم أجنبية غير مقيدة في بورصة بالخارج خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية شبيهة باختصاصات الهيئة العامة لسوق المال.

٢١- يلتزم مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية السنوية و النصف سنوية و الربع سنوية الخاصة بالصندوق و موافاة كل من البنك التجاري الدولي و بنك فيصل الإسلامي المصري بهم.

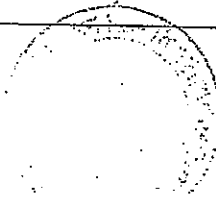
٢٢- يلتزم مدير الاستثمار بنشر سعر استرداد الوثائق مرة كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار على أن يتحمل الصندوق مصاريف هذا الإعلان بالإضافة إلى الإعلان عنها في جميع فروع البنك التجاري الدولي و بنك فيصل الإسلامي المصري.



Handwritten signature

البند الخامس عشر: الاكتتاب في الوثائق

- يجوز للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين الاكتتاب في (شراء) وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقا للشروط الواردة في هذه النشرة.
- يجب على كل مكتتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقدا فور التقدم للاكتتاب أو الشراء.
- يتم الاكتتاب (الشراء) في وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق في سجل حملة الوثائق لدى البنك التجاري الدولي.
- يستحق البنكان عمولة بيع قدرها ٠,٢٥% (ربع في المائة) مضافة الي القيمة البيعية مقابل شراء وثائق استثمار الصندوق يتحملها العميل عند الاكتتاب/الشراء .
- يتم شراء وثائق الاستثمار من خلال البنك منقلى الاكتتاب سواء كان البنك التجاري الدولي وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية أو بنك فيصل الإسلامي المصري وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية.
- القيمة الاسمية للوثيقة هي مائة جنيه و الحد الأدنى للاكتتاب ٥٠ وثيقة (خمسون وثيقة) ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق، هذا ويجوز للمكتتبين/المشترين التعامل مع الصندوق بيعا وشراء بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الاكتتاب.
- يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء ١٥ (خمس عشرة) يوما من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين لنشرة الاكتتاب ولمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي ١٥ (خمس عشرة) يوما من فتح باب الاكتتاب وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل.
- يجوز لصاحب الوثيقة (أو المفوض عنه قانونا) أن يسترد قيمة هذه الوثيقة (أو الوثائق) التي اكتتب فيها أو اشتراها وفقا للقيمة الاستردادية المعلنة للوثيقة في ذات يوم الاسترداد لدى أي فرع من فروع البنك المكتتب فيه وذلك في أول أيام العمل من الأسبوع إذا كان الأحد عطلة رسمية قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا ويتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك التجاري الدولي.
- إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن ٥٠% من مجموع للوثائق المصدرة، وفي هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.
- ويسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقا للنقطة السابقة أو قل عدد الوثائق التي اكتتب فيها عن ٥٠% وعلى البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها بما في ذلك مصاريف الإصدار (مادة ١٥٦ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية).
- لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد اتخاذ الإجراءات المقررة قانونا طبقا لأحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية و الرجوع للهيئة العامة لسوق المال لطلب اعتمادها، وكذا الحصول علي موافقة حملة الوثائق.
- إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة، وجب الرجوع إلي الهيئة العامة لسوق المال لأخذ موافقتها علي طلب الزيادة.
- يقوم البنك التجاري الدولي بإمسك وإدارة سجل حملة الوثائق التي يصدرها الصندوق، كما يلتزم بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق جزء أو كل من أمواله.



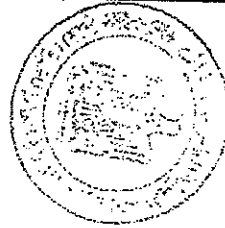
Handwritten signature or mark

البند السادس عشر - جماعة حملة الوثائق:

- يكون للصندوق جماعة تتكون من حملة الوثائق غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها و يعد الاكتتاب في وثائق الاستثمار قبولا لتكوين الجماعة.
- ويكون لجماعة حملة الوثائق ممثل قانوني من بين أعضائها يتم اختياره في اجتماع للجماعة بالأغلبية المطلقة لحملة أكثر من نصف عدد الوثائق المصدرة.
- ويتبع في إجراءات الدعوة لاجتماع حملة الوثائق ونصاب الحضور والتصويت، الأحكام والقواعد المقررة في قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتكون واجبات والتزامات الجماعة كما هو مقرر في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.

البند السابع عشر - استرداد الوثائق:

- تحدد قيمة استرداد وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق وفقا للمعادلة المشار إليها في البند رقم (١٨) من هذه النشرة، وتحويل الوثائق للمستثمرين حقوقا متساوية من قبل الصندوق و يشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق و كذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية و تعتبر كل وثيقة غير قابلة للتجزئة .
- يجوز لصاحب الوثيقة (أو المفوض عنه قانونا) أن يسترد قيمة هذه الوثيقة (أو الوثائق) التي اكتتب فيها أو اشتراها وفقا للقسيمة الاستردادية المعلنة للوثيقة في ذات يوم الاسترداد لدى أي فرع من فروع البنك المكتتب فيه وذلك في أول أيام العمل من الأسبوع- إذا كان الأحد عطلة رسمية- قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا ويتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك التجاري الدولي.
- سيتم نشر سعر الاسترداد مرة كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنها في جميع فروع البنك التجاري الدولي، وبنك فيصل الإسلامي المصري.
- يستحق البنتكان عمولة استرداد قدرها ٠,٢٥% (ربع في المائة) من القيمة الاستردادية مقابل استرداد وثائق استثمار للصندوق يتحملها العميل.
- تحدد القيمة البيعية لوثائق استثمار الصندوق على أساس آخر قيمة استردادية تم احتسابها في نهاية آخر يوم عمل مصرفي في الأسبوع السابق وذلك على النحو الوارد تفصيليا بالبند رقم (١٨) من هذه النشرة ويتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى بعدد الوثائق المشتراة في سجل حملة الوثائق لدى البنك التجاري الدولي وذلك في أول أيام العمل من الأسبوع- إذا كان الأحد عطلة رسمية- قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا.
- يقوم كل من البنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري بموافاة عملائه في الصندوق بكشف حساب يوضح عدد الوثائق التي اكتتب فيها و الحركة التي طرأت عليها كل ثلاثة أشهر ويحق لحملة وثائق استثمار البنك التجاري الدولي و بنك فيصل الإسلامي المصري أن يطلبوا بيان (كشف) الحساب الخاص بكل منهم من خلال أي فرع لدى البنك المكتتب فيه و ذلك في أي وقت.



٤٤

البند الثامن عشر: التقييم الدوري

يتم احتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقا للمعادلة التالية:

أ- إجمالي القيم التالية:

(يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أسعار الصرف المعلنة في البنك التجاري الدولي سيتم الاعتماد عليها لأغراض التقييم عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية).

- ١- إجمالي النقدية بالخرزينة و البنوك الإسلامية.
- ٢- يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية كالاتي:
 - أوراق مالية مقيدة في البورصة علي أساس أسعار الإقبال السارية، علي أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل علي ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.
 - يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الإسلامية الأخرى علي أساس آخر قيمة استردادية معلنة.
 - يتم تقييم الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام الأسعار المعلنة لدى البنك التجاري الدولي عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
 - يتم تقييم باقي عناصر الأصول و الالتزامات وفقا لما تقتضي به المعايير المحاسبية المصرية.
- ٣- يضاف إليها قيمة أصول الصندوق (بعد خصم المخصصات اللازمة مثل مخصص عدم التدول)

ب- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

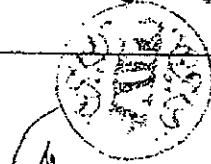
- ١- يخصم منها حسابات البنوك للدائنة (في حالة نشوئها)، والمخصصات (كما تم الإشارة إليها سلفا).
- ٢- يخصم منها أتعاب مدير الاستثمار و العمولات المستحقة للبنكين.
- ٣- يخصم منها عمولات السمسرة و مصروفات النشر الخاصة بالفترة و كذا أتعاب مراجعي الحسابات.

ج- الناتج الصافي (ناتج للمعادلة):

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري.

البند التاسع عشر: الإفصاح الدوري عن المعلومات

- ١- يلتزم البنكان بنشر ملخص ذات لتقارير مراقبي الحسابات و القوائم المالية المشار إليها في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية كل ستة اشهر في جريدة واسعة الانتشار بشرط أن تصدر باللغة العربية.
- ٢- يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال ببيانات كافية كل ثلاثة أشهر عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقا للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.
- ٣- يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال بالمستندات والبيانات والإيضاحات التي تطلبها عن نشاط الصندوق وحركة الأموال المستثمرة فيه وبصفة خاصة يلتزم بموافاتها بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله بشرط أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وبشرط اعتماد هذه التقارير من مراقبي الحسابات.



١٥

- ٤- يتم إعداد قوائم مالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية، كما يتم إعداد تقارير ربع سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله وعلى أن تتضمن تلك التقارير القوائم المالية للصندوق مصدقا على ما ورد بها من مراقبي الحسابات.
- ٥- يلتزم البنك بموافقة الهيئة كل ثلاثة أشهر بتقرير عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله معتمدة من مراقبي حسابات الصندوق خلال الشهر التالي لإصدارها، وسوف تتضمن هذه التقارير القوائم المالية والبيانات التي تصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وفقا لقواعد الإفصاح المشار إليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال وطبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.

البند العشرين: أرباح الصندوق وتوزيع

لا يوجد توزيعات في الصندوق حيث أن العائد تراكمي.

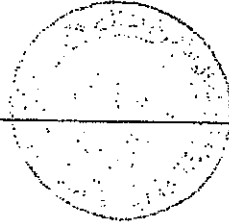
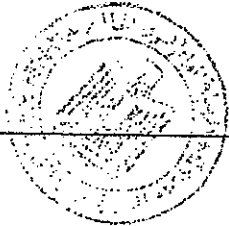
البند الحادي والعشرون: إنهاء الصندوق والتصفية

- في حالة انخفاض عدد الوثائق في الصندوق إلى ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق و استمر ذلك لمدة ستة أشهر متصلة، وجب على مراقبي حسابات الصندوق إخطار حملة الوثائق بذلك، وفي هذه الحالة يجوز لحملة ٥% على الأقل من الوثائق الدعوة لعقد اجتماع لحملة وثائق الصندوق للنظر في أمر استمراره ولا يصح الاجتماع إلا بحضور ثلاثة أرباع حملة الوثائق وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات الممثلة فيه.
- لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال وذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته وفقا للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفي مثل هذه الأحوال يجوز للبنكين إنهاء الصندوق وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته وتوزع باقي عوائد التصفية على الوثائق بنسبة ما تمثله وثانقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق و ذلك بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق.

البند الثاني والعشرون: الأعباء المالية:

أتعاب مدير الاستثمار:

- يستحق مدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق و نظير تقييم أصول الصندوق أتعاب بواقع ٠,٦% سنويا (سنة في الألف) من صافي أصول الصندوق تجنب يوميا وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- كما يستحق مدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بمعدل ٧,٥% (سبعة ونصف في المائة) من صافي أرباح الصندوق السنوية في ١٢/٣١ من كل عام عن المبالغ التي تزيد على - متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري +٣% - أو ١٠% سنويا، أيهما أعلى. و تستحق و تدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائدا عن العام يفوق هذه النسبة. و تدفع أتعاب حسن الأداء بعد اعتمادها من مراقبي حسابات الصندوق في نهاية العام.

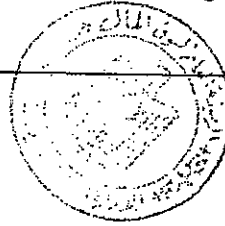
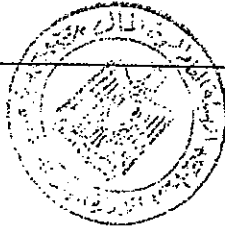


عمولات البنكين:

- ✓ عمولة بيع قدرها ٠,٢٥% (ربع في المائة) مضافة على القيمة البيعية للوثيقة.
- ✓ عمولة بواقع ٠,٦% سنويا (سنة في الألف) مقابل مصاريف الخدمات الإدارية، يتقاضاها البنك التجاري الدولي مناصفة مع بنك فيصل الإسلامي المصري، من القيمة الصافية لأصول الصندوق المعلنة من مدير الاستثمار. وتجنب يوميا و تدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- ✓ يستحق البنك التجاري الدولي مناصفة مع بنك فيصل الإسلامي المصري عمولة حسن أداء بمعدل ٧,٥% (سبعة ونصف في المائة) من صافي أرباح الصندوق السنوية في ١٢/٣١ من كل عام عن المبلغ الذي يزيد على - متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري +٣% - أو ١٠% سنويا أيهما أعلى. وتستحق وتدفع هذه العمولة عندما يحقق الصندوق عائدا عن العام يفوق هذه النسبة. وتدفع عمولة حسن الأداء بعد اعتمادها من مراقبي حسابات الصندوق في نهاية العام.
- ✓ كما يتقاضى البنك التجاري الدولي عمولات نظير الحفظ بواقع ٠,٧٥% (خمسة و سبعون من المائة في الألف) من القيمة السوقية للأوراق المالية وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولة من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- ✓ كما يتقاضى البنك التجاري الدولي عمولات نظير إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠,٢٥% (خمسة و عشرون من المائة في الألف) من صافي أصول الصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولة من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- ✓ عمولة استرداد قدرها ٠,٢٥% (ربع في المائة) من القيمة الاستردادية للوثيقة.

البند الثالث والعشرون: أسماء وألقاب ومسؤولي الاتصال

- البنك التجاري الدولي (مصر) ومقره الرئيسي ٢٣/٢١ ش شارل ديغول - الجيزة
السيد/ كريم مصطفى نامق- رئيس بقسم التمويل و الصرف الأجنبي
السيد/ مجدي حلمي- مسئول بقسم التمويل و الصرف الأجنبي
رقم الهاتف: ٧٤٧٢٠٠٠
- بنك فيصل الإسلامي المصري ومقره الرئيسي ١٤٩ ش التحرير - الجيزة
السيد/ المعترف بالله محمد عوض- مدير عام الشؤون المالية
السيد/ عمرو عبد السلام عصمت-مسئول إدارة الصندوق
رقم الهاتف: ٣٣٧٦٩٨٥
- شركة سى اى استس مانجمنت ويقع مقرها الرئيسي في ٦٨/٦٦ ش محيى الدين أبو العز
رقم الهاتف: ٧٦٢٥٦٥٤
السيدة/ ريهام السعيد- مدير أول صناديق الاستثمار



البنك الرابع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

مدير الاستثمار و بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ضامنين لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات ومعلومات.

بنك فيصل الإسلامي المصري

التوقيع:

الاسم: رأفت مقبل حسين

الصفة : مساعد الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية

بنك فيصل الإسلامي المصري

التاريخ :

شركة سي اي استس مانجمنت

التوقيع :

الاسم : عمرو رؤوف حسن

الصفة : العضو المنتدب

شركة سي اي استس مانجمنت

التاريخ :

التوقيع :

الاسم : حسين محمد فريد الجندي

الصفة : رئيس مجلس الإدارة

شركة سي اي استس مانجمنت

التاريخ :

البنك التجاري الدولي

التوقيع :

الاسم : ميرفت فايق

الصفة : مدير عام - التمويل والصراف الأجنبي

البنك التجاري الدولي (مصر)

التاريخ :

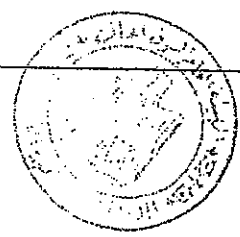
التوقيع :

الاسم : سحر محمد علي السلاب

الصفة : نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

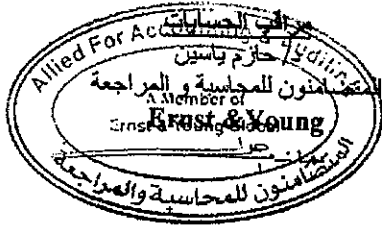
البنك التجاري الدولي (مصر)

التاريخ :



إقرار مراقب الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي ونشهد أنها تتضمن و تتمشى مع أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنكين ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

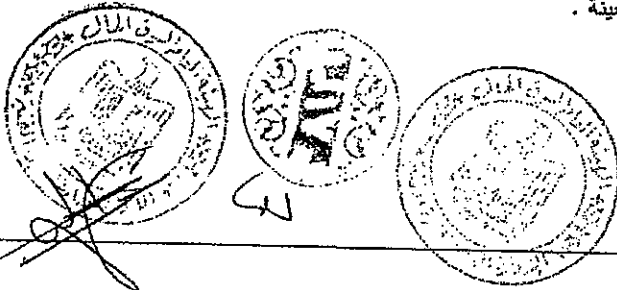


مراقب الحسابات
الأستاذ/ محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل

مكتب / أبو طبل محاسبون قانونيون



و هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة لسوق المال و وجدت متماشية مع أحكام القانون رقم ٩٢/٩٥ و لائحته التنفيذية و تم اعتمادها برقم [REDACTED] علما بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتمادا للجوى التجارية للنشاط الموضوع للنشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة .



Handwritten signature or initials.